

## القسم الثالث حقوق الأولاد والأقارب

حقوق الإنسان في الإسلام لا تقع تحت حصر ، وهذه الحقوق التي تثبت للإنسان هي في ذات الوقت إلتزامات على الآخرين . ومن هذه الحقوق ما يتعلق بالأولاد ، ومنها ما يخص باقي الأقارب .

وسوف نتناولها بالتفصيل في هذا القسم الذي نخصه للدراسة أربعة أبواب :

الباب الأول : النسب ، باعتباره الرباط والصلة بين الأصول والفروع وباقي الأقارب .

الباب الثاني : الرضاع ، وهو الذي يثبت للطفل منذ ولادته حتى بلوغه الثانية من عمره .

الباب الثالث : الولاية ، وهي الإشراف على تربية الأبناء ، وتنشئتهم نشأة صحيحة حتى يستطيعوا تحمل شئون أنفسهم والنهوض بمجتمعهم .

الباب الرابع : النفقات ، وهي الإلتزام بالإتفاق على الزوجة والأولاد والقريب المحتاج .

الباب الخامس : تنفيذ الأحكام والقرارات الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية .

obeikandi.com

وقد نظم الإسلام أحكام النسب ، ففضى على الأديعاء والتبني الذي عرف في الجاهلية ، وأمرنا الله بنسبة الولد إلى أبيه إن عرف ، وإلا فهو أخ في الدين ومولى . قال سبحانه : ﴿ وَمَا جَعَلَ أَدْعِيَاءَكُمْ أَبْنَاءَكُمْ ذَلِكُمْ قَوْلُكُمْ بِأَفْوَاهِكُمْ وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ ﴾ (٤) اذْعُوهُمْ لِأَبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ فَإِنْ لَمْ تَعْلَمُوا آبَاءَهُمْ فِإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ وَمَوَالِيكُمْ ﴿ (١)

كما جعل الله للنسب سببا واضحا ولائقا بكرامة الأسرة وأفرادها وهو الزواج الشرعى أو ملك اليمين ، وتوعدّ الشرع الخفيف الآباء بالعقاب الشديد عند إنكار نسب أولادهم ، كما حرّم على النساء أن ينسبن إلى أزواجهن من يعلمن أنه ليس منهم فقال رسول الله ﷺ : " أيما امرأة أدخلت على قوم من ليس منهم ، فليست من الله في شيء ، ولن تدخل الجنة ، وأيما رجل جحد ولده وهو ينظر إليه ، احتجب الله منه يوم القيامة ، وفضحه على رؤوس الخلائق في الأولين والآخرين " (٢) .

ونهى الشرع أيضا الأبناء من الانتساب إلى غير آبائهم فقال رسول الله ﷺ : " من ادعى على غير أبيه وهو يعلم أنه غير أبيه ، فالجنة عليه حرام " .

والولد يتبع خير أبويه دينا وهو الإسلام باعتباره آخر الديانات السماوية وخيرها ، ولا تنقطع هذه التبعية إلا بالعقل والبلوغ ، ولا يكفى سن التمييز ، والأصل فى البلوغ هو البلوغ الشرعى ، بظهور أماراته المعهودة ، أو بتجاوز الولد خمس عشرة سنة هجرية (٣) .

## بعض القواعد الأساسية لإثبات النسب

### أولاً : مدة العمل

أجمع الفقهاء أن أقل مدة للحمل التى يتكون فيها الجنين ويولد بعدها حيا هى ستة أشهر . وذلك لقوله تعالى : ﴿ وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا ﴾ (٤) . وقوله سبحانه : ﴿ وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ ﴾ (٥) .

(١) سورة الأحزاب ، الآيتان رقما ٤ ، ٥ .

(٢) نيل الأوطار للشوكاني ، الجزء السادس ، ص ١٧٩٤ .

(٣) نقض جلسة ٢٩ / ١ / ١٩٧٥ ، الطعن رقم ٤٤ لسنة ٤٠ ق ، مجموعة المكتب الفنى السنة ٢٦ ص ٢٨٤ .

(٤) سورة الأحقاف ، الآية رقم ١٥ .

(٥) سورة لقمان ، الآية رقم ١٤ .

فإذا كان الحمل والفصال مدتهما ثلاثون شهرا ، وكان الفصال وحده في عامين أى أربعة وعشرون شهرا ، فتكون أقل مدة للحمل هي ستة أشهر .

وقد روى أن رجلا تزوج امرأة فجاءت بولد لسته أشهر بعد تاريخ الزواج ، فرفع أمرها إلى عثمان بن عفان رضى الله عنه ، فهَمَّ بإقامة الحد عليها ، فقال له بن عباس : "إنها لو خاصمتكم بكتاب الله خَصَمْتَكُمْ" أى غلبتكم . وذكر له قول الله تبارك وتعالى فى الآيتين الكرمتين ﴿ وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا ﴾ ، ﴿ وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ ﴾ وقال : فإذا ذهب للفصال عامان بقى للحمل ستة أشهر . فأخذ عثمان برأيه وثبت نسب الولد لأبيه .

أما أقصى مدة للحمل ، فقد اختلف الفقهاء بشأنها .

فقال الإمام مالك ، أن أقص مدة للحمل مالك خمس سنوات .

وذهب الشافعى وبعض المالكية ، أنها أربع سنوات .

ويرى الحنابلة والحنفية ، أنها سنتان .

وقال محمد بن الحكم من فقهاء المالكية ، أنها سنة قمرية .

وذهب الظاهرية ، أنها تسعة أشهر ولا تزيد عن ذلك .

وقد أخذ القانون برأى محمد بن الحكم المتضمن أن أقصى مدة للحمل سنة واحدة مع

جعل السنة شمسية وقدرها ٣٦٥ يوما . إذ نصت المادة ١٥ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ على أنه :

" لا تسمع عند الإنكار دعوى النسب لولد زوجة ثبت عدم التلاقى بينها وبين زوجها من حين العقد ، ولا لولد زوجة أتت به بعد سنة من غيبة الزوج عنها ، ولا لولد المطلقة المتوفى عنها زوجها إذا أتت به لأكثر من سنة من وقت الطلاق أو الوفاة " .

وجاء بالمذكرة التفسيرية للقانون المذكور أنه : " ثبت هذا التقدير على ما ثبت من تقرير

الطبيب الشرعى من أن أقصى مدة للحمل سنة ، وعلى ولى الأمر حق منع القضاة من سماع بعض الدعاوى التى شاع فيها التزوير والاحتيال " .

## ثانياً : الزنا لا يثبت نسبا

النسب بلا شك نعمة من الله سبحانه وتعالى ، أما الزنا فهو جريمة معاقب عليه . ولا تثبت النعمة من جريمة مطلقا ، ولكن يستحق فاعلها العقاب والحد . لقول رسول الله ﷺ : " الولد لسفراش ، وللعاهر الحجر " (١) . أى أن الولد لصاحب الفراش وهو الزوج ، أما العاهر وهو الزانى فله الرجم بالحجر على جرمه إن كان ممن يرجوا ، أو الجلد إن كان غير ذلك ، ولا يتمتع بنعمة النسب مطلقا .

والزنا الذى لا يثبت نسبا ، هو الدخول الخالى من أية شبهة مسقط للحد .  
وإذا كان الدخول بشبهة ، يمحُ وصف جريمة الزنا ، فيثبت به النسب بإجماع الفقهاء .  
أما إذا كان الدخول بشبهة تُسقط الحد فقط ، فيثبت به النسب أيضا على الراجح من أقوال الفقهاء .

وسوف نقسم هذا الباب إلى فصلين :

الفصل الأول : أسباب ثبوت النسب .

الفصل الثانى : طرق إثبات النسب .

\*\*\*

(١) نيل الأوطار للشوكاني ، الجزء السادس ، ص ٢٧٩ . وصحيح البخارى ، المجلد الرابع ، الجزء الثامن ، ص ١٢ .

obeikandi.com

# الفصل الأول

## أسباب ثبوت النسب

يثبت النسب من جانب المرأة لكل من ولدته حيا ، سواء أكانت الولادة من زواج مشروع ، أو كانت نتيجة اتصال غير مشروع . فولد السفاح يثبت نسبه إلى أمه التي ولدته .

أما بالنسبة للرجل فيثبت النسب بالفراش واليئنة والإقرار<sup>(١)</sup> ، ويحتاط في إثباته بما لا يحتاط في غيره إحياء للولد . ويجوز بناؤه على الاحتمالات النادرة<sup>(٢)</sup> ، وهي التي لا يمكن تصورها بأى وجه ، حملا لحال المرأة على الصلاح ، كما يثبت مع الشك<sup>(٣)</sup> ، ويكتفى فيه بالعقد الصحيح مع تصور الدخول وإمكانه<sup>(٤)</sup> ، وما يلحق به من مخالطة بناء على عقد فاسد أو شبهة<sup>(٥)</sup> . وأن الوعد والاستيعاد لا ينعقد بهما زواج ولا نسب ، باعتبار أنه لا يصح تعليقهما على شرط ولا إضافتهما إلى المستقبل . والنسب بعد الإقرار به لا يحتل النفي ، لأن النفي بعد الإقرار يكون إنكارا بعد إقرار فلا يسمع ، والإقرار يتعلق به حق المقر له في أن يثبت نسبه من المقر ويتنفي به كونه من زنا ، ولا يصدق الزوجان في إبطاله<sup>(٦)</sup> .

(١) نقض جلسة ١/٢٦/ ١٩٨٨ ، الطعن رقم ٤٧ لسنة ٥٥٥ق ، مجموعة المكتب الفني السنة ٣٩ ص ١٦٨ .  
ونقض جلسة ٢١/ ١١/ ١٩٨٩ ، الطعن رقم ٨ لسنة ٥٥٨ق ، مجموعة المكتب الفني ، السنة ٤٠ ص ١٣٣ .

(٢) نقض جلسة ١١/ ٦/ ١٩٩١ ، الطعن رقم ٣١ لسنة ٥٩٩ق ، مجموعة المكتب الفني السنة ٤٢ ص ١٣٥٦ .

(٣) نقض جلسة ١١/ ٦/ ١٩٩١ ، الطعن رقم ٣١ لسنة ٣٩٩ق ، مجموعة المكتب الفني السنة ٤٢ ص ١٣٥٦ .

(٤) نقض جلسة ١٢/ ٣/ ١٩٨٥ ، الطعن رقم ٣٦ لسنة ٥٥٤ق ، مجموعة المكتب الفني السنة ٣٦ ص ٤٥٨ .

(٥) نقض جلسة ٢٤/ ٦/ ١٩٩٧ ، الطعن رقم ١٨٢ ، ١٩٤ لسنة ٦٣ ق لم ينشأ بعد .

(٦) نقض جلسة ١/ ٩/ ١٩٧٤ ، الطعن رقم ٢١ لسنة ٣٩٩ق ، مجموعة المكتب الفني السنة ٢٥ ص ١٢٣ .

## أولاً : الفراش الصحيح

اتفق الفقهاء على أن الفراش الصحيح هو الدخول بالمرأة بناء على عقد زواج صحيح . فالعقد الصحيح سبب في ثبوت نسب المولود الذي يولد بعد دخول الزوج بزوجه حال قيام الزوجية دون حاجة إلى إقرار صريح من الزوج ، أو أى دليل آخر . لأن المناط فيما تعتبر به الزوجة فراشا ، هو العقد مع مجرد إمكان الوطاء ، بصرف النظر عن تحقق الدخول أو عدم تحققه<sup>(١)</sup> . وذلك لقول الرسول ﷺ : " الولد للفراش ، وللعاهر الحجر " .

### شروط ثبوت النسب بالزواج الصحيح

يشترط لثبوت النسب بالزواج أو الفراش الصحيح ما يأتي :

١ - أن تأتي الزوجة بالولد بعد مضي ستة أشهر على تاريخ عقد الزواج ، وهي أقل مدة للحمل . فإذا أتت به قبل ذلك فلا يثبت نسب المولود إلى الزوج إلا إذا ادعاه ، ولم يقل أنه من زنا . لأنه في هذه الحالة ، من الممكن والمتصور أن يكون الزوج قد دخل بالزوجة بناء على عقد زواج آخر قبل هذا العقد ، أو بعقد فاسد ، أو اتصال بشبهة .

٢ - أن يتصور الإحبال من الزوج ، بأن يكون بالغاً أو مراهقاً . فإن كان صغيراً لم يصل إلى سن البلوغ ، وأتت زوجته بمولود ، فلا يثبت نسبه لهذا الزوج ، سواء ولدته قبل ستة أشهر من الزواج أو بعدها ، لاستحالة أن يكون الحمل منه .

٣ - ألا يصدر من الزوج ما يفيد نفى المولود . فإذا أقر الزوج بالولد صراحة ، وكانت المدة بين الإقرار بالحمل والولادة ستة أشهر أو تزيد ، ثبت نسب المولود إليه ، وكذلك الأمر إذا أقر الزوج بالولد ضمناً ، كتجهيزه ما يلزم للولادة قبل حدوثها ، أو بعدها ، أو سكوته وتلقيه التهنئة بالولد ، فإن سكوته يعتبر إقراراً ضمناً بالنسب إستثناءً من قاعدة " لا ينسب لساكت قول " . وذلك للاحتياط لثبوت النسب ، ولقيام الدليل على ثبوته وهو الفراش<sup>(٢)</sup> ، فإذا ثبت النسب بالإقرار فلا يقبل من الزوج أو من ورثته من بعده ، نفى نسب المولود إليه .

(١) نقض جلسة ١٩٧٣/٤/٢٥ ، الطعن رقم ١٩ لسنة ٣٩ ق . مجموعة المكتب الفنى السنة ٢٤ ص ٦٧٧  
ونقض جلسة ١٩٧٠/٣/١٢ ، الطعن رقم ٤ لسنة ٣٦ ق ، مجموعة المكتب الفنى السنة ٢١ ص ٢٩٠ .  
(٢) نقض جلسة ١٩٧٦/ ١١/٣ ، الطعن رقم ١٨ لسنة ٤٥ ق ، مجموعة المكتب الفنى السنة ٢٧ ص ١٥٠٩ .  
ونقض جلسة ١٩٩٧/ ٦/٢٤ ، الطعن رقم ١٩٤ لسنة ٦٣ ق ، لم ينشر بعد .

أما إذا نفى الزوج نسب المولود ، ولأَعَنَ زوجته ، فيشترط لعدم ثبوت النسب في هذه الحالة الشروط الآتية :

أولاً : أن ينفي الولد عند ولادته ، أو خلال مدة التهنة إذا كان الزوج حاضراً . ويرى الإمام أبو حنيفة في رواية عنه ، أن مدة التهنة أربعون يوماً وهي مدة نفاس المرأة باعتبارها متأثراً الولادة . وفي رواية ثانية ، أنها سبعة أيام على حسب ما جرت عليه عادة الناس ، وروى عنه أيضاً ، عدم تقديرها بزمن معين ويترك أمر تقديرها للقاضي .

فإذا كان الزوج غائبا فله نفى نسب المولود وقت علمه بواقعة الولادة في غيبته ، وإذا حضر ، فمن وقت حضوره وعلمه بالولادة .

ثانياً : ألا يكون الزوج قد سبق إقراره بالنسب صراحة أو ضمناً .

ثالثاً : أن يكون كلا من الزوجين أهلاً للعان .

رابعاً : أن يكون المولود حياً عند الحكم بنفى نسبه . فلو مات المولود قبل ذلك ، فلا ينفي نسبه ، لأن النسب يثبت بالموت ، وإذا ثبت لا يمكن نفيه .

ويلاحظ أن بيانات شهادة الميلاد لا تصلح بمجرد ثبوت النسب ، وإنما يمكن اعتبارها قرينة قابلة لإثبات العكس<sup>(١)</sup> . وأن نسبة الطفل فيها إلى شخص معين لا يعتبر حجة عليه ما لم يقر بصحة البيانات المدونة بها<sup>(٢)</sup> .

### ثبوت النسب بعد الطلاق

إذا حدث الطلاق بين الزوجين وأتت الزوجة بمولود ، فإن الحكم يختلف - طبقاً للمذهب الحنفي - تبعاً لنوع الطلاق ، وما إذا كان قبل الدخول والخلوة أم بعدهما وذلك على التفصيل الآتي :

١ - إذا طلقت المرأة قبل الدخول والخلوة فلا يثبت نسب وليدها من الزوج إلا بشرطين :

أولهما : أن تأتي بالولد بعد ستة أشهر من تاريخ عقد الزواج .

الثاني : أن تأتي بالولد لأقل من ستة أشهر من تاريخ الطلاق .

(١) نقض جلسة ١٩٧٥/١٢/٢٤ ، الطعن رقم ٩ لسنة ٤٤ ق ، مجموعة المكتب الفني السنة ٢٦ ص ١٦٩٢ .

(٢) نقض جلسة ١٩٩٠/ ٢/٢٧ ، الطعن رقم ١٤٢ لسنة ٥٨ ق ، مجموعة المكتب الفني السنة ٤١ ص ٦٥٢ .

٢ - وإذا طلقت المرأة بعد الدخول طلاقاً بانناً ، فإن أقرت بانقضاء عدتها ، وأنها ليست حاملاً ، ثم جاءت بمولود لأقل من ستة أشهر من تاريخ إقرارها ، وقبل انقضاء سنتين على الطلاق ، فلا تأثير لإقرارها ، إذ الحمل قد يخفى على المرأة ، والتناقض فيه عفو مغتفر<sup>(١)</sup> ، ويحتمل أن يكون الحمل من الزوج قبل إيقاعه الطلاق ، فيثبت نسب المولود إليه .

أما إذا أتت المطلقة بالمولود بعد سنتين أو أكثر من وقت الطلاق ، فتؤخذ بإقرارها ، ويثبت نسب المولود إليها ، ولا يثبت نسبه لمطلقها ، لأن الحمل يقينا يكون من غيره .

وإذا لم تقر المطلقة بانقضاء عدتها ، فإن النسب يثبت لولدها من مطلقها إذا أتت به قبل سنتين من وقوع الطلاق ، فإن أتت به لسنتين فأكثر فلا يثبت نسبه لمطلقها لتيقن أن حملها ليس منه .

٣ - وإذا طلقت المرأة بعد الدخول بها طلاقاً رجعيًا ، ولم تقر بانقضاء عدتها ، فإن نسب وليدها يثبت لزوجها سواء ولدته قبل مضي سنتين من وقت الطلاق أم بعدها . لأن المطلقة رجعيًا لا يحرم على زوجها وطأها أثناء فترة العدة .

وإذا أقرت بانقضاء عدتها ثبت نسب المولود لزوجها إذا أتت به لأقل من ستة أشهر من تاريخ إقرارها . لأنها تكون حاملاً في العدة ، وكاذبة أو محطئة في إقرارها ، فيثبت النسب ويبطل الإقرار . ولا يثبت النسب إذا أتت به لستة أشهر فأكثر من تاريخ الإقرار بانتهاء عدتها ، لأن ذلك يدل على صدق إقرارها ، ويكون الحمل بعد الإقرار فلا يثبت النسب .

٤ - وإذا مات عنها زوجها ، وأقرت بانتهاء عدتها ، فيثبت نسب الولد من زوجها الميت إذا ولدته لأقل من ستة أشهر من وقت الإقرار ، فإذا أتت به بعد ستة أشهر فأكثر من وقت الإقرار فلا يثبت نسبه ، لأن الحمل في هذه الحالة يكون فقد حدث بعد الإقرار .

وقد كان العمل بالمحاكم يسير وفقاً للقواعد سالفه البيان ، حتى صدر القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ فنصت المادة ١٥ منه على أنه :

" لا تسمع عند الإنكار دعوى النسب لولد زوجة ثبت عدم التلاقى بينها وبين زوجها من حين العقد ، ولا لولد زوجة أتت به بعد سنة من غيبة الزوج عنها ، ولا لولد المطلقة المتوفى عنها زوجها إذا أتت به لأكثر من سنة من وقت الطلاق أو الوفاة " .

(١) نفض جلسة ٧/ ١/ ١٩٧٦ ، الطعن رقم ٦ لسنة ٤٤ ق ، مجموعة المكتب الفني السنة ٢٧ ص ١٥٧ .

ويستفاد من نص المادة ١٥ سالفه البيان أن المشرع حدد أقصى مدة للحمل بسنة شمسية عدد أيامها ٣٦٥ يوما . فلو طلقت المرأة طلاقا رجعيا أو بائنا ، أو مات عنها زوجها ، أو فسخ عقد زواجهما ، وأتت بمولود بعد مضي سنة أو أقل من تاريخ الفرقة ، ثبت نسبه إلى زوجها . وإذا أتت به بعد السنة فلا يثبت نسبه إليه . بل لا تسمع دعوى نسبه عند الإنكار<sup>(١)</sup> ، إذا ثبت عدم التقاء الزوج بزوجه من وقت العقد ، أو إذا زادت المدة عن سنة شمسية من غيبة الزوج ، أو وفاته ، أو حدوث الطلاق . أما عند عدم الإنكار فالقانون لا يمنع من سماع دعوى النسب مهما زادت المدة .

## ثانياً : الزواج الفاسد

يثبت النسب بالزواج الفاسد إذا حصل الدخول بالمرأة ، فإذا لم يدخل الرجل بالمرأة فلا يثبت النسب مطلقا ، لأن المرأة لا تكون فراشا في الزواج الفاسد إلا بالدخول . ويشترط لثبوت النسب في هذه الحالة :

١ - أن يكون الزوج يتصور منه الحمل .

٢ - أن تأتي المرأة بالولد بعد مضي ستة أشهر فأكثر من تاريخ الدخول أو العقد .

فإذا توافر هذان الشرطان ثبت النسب ، ومتى ثبت النسب فلا لعان ، لأن شرط اللعان أن يكون الزواج صحيحا . وفي هذه الحالة يكون الفراش في الزواج الفاسد ، أقوى من الفراش في الزواج الصحيح عند إثبات النسب .

ويرى الأحناف : أن الخلوة الصحيحة في الزواج الفاسد لا يثبت بها النسب ، بخلاف الخلوة في الزواج الصحيح فإنها مثبتة للنسب .

## ثالثاً : الدخول بشبهة

الشبهة في اللغة<sup>(٢)</sup> ، هي الالتباس .

وفي اصطلاح الفقهاء ، هي ما يشبه الشيء الثابت وليس بثابت في نفس الوقت . وأصلها حديث رسول الله ﷺ : " إدرؤوا الحدود بالشبهات ما استطعتم " .

(١) نقض جلسة ٢٩ / ١ / ١٩٧٥ ، الطعن رقم ١ لسنة ٤١ ق ، مجموعة المكتب الفني السنة ٢٦ ص ٢٩٧ .

(٢) المعجم الوجيز ، ص ٣٣٥ ، مختار الصحاح ، ص ٣٢٨ .

والشبهة فى الدخول بالمرأة له صور متعددة ، منها ما يتعلق بالخل مثل أن يتزوج الرجل من امرأة لم يشاهدها وتزف له أخرى دون علمه ، ومن الشبهة ما يتعلق بالفعل ، مثل أن يطلق الزوج زوجته ثلاثا بكنايات الطلاق ، ثم يدخل بها أثناء العدة معتقدا أنها تحل له .

والدخول بشبهة كالزواج الصحيح والزواج الفاسد ، فيثبت به النسب إذا أتت الزوجة بالولد بعد ستة أشهر فأكثر من تاريخ الدخول ، لأن مجيئه بعد هذه المدة يفيد أن الحمل كان قبل الدخول . وكذلك لا يثبت النسب أيضا ، إذا أتت بالولود قبل مرور ستة أشهر على الدخول ، لتيقن أنها كانت حاملا قبله .

وإذا ثبت النسب بالشبهة ، فلا يمكن نفيه ، لأن نفي النسب بعد ثبوته لا يكون إلا باللعان ، ولا يصح اللعان إلا فى الزواج الصحيح ، أما الوطء بشبهة فلا لعان فيه .

\*\*\*

## الفصل الثاني

### طرق إثبات النسب

يثبت النسب من جانب الرجل بواحد من الطرق الآتية : الزواج ، والإقرار ، والبيّنة .

#### أولاً : إثبات النسب بالزواج

يثبت النسب بالزواج الصحيح ، كما يثبت أيضا بالزواج الفاسد ، إذا توافرت باقي الشروط المعتبرة فى ذلك ، والتي أشرنا إليها سلفا . والزواج الفاسد مثل الزواج بدون شهود عند الحنفية ، وزواج المسلمة بالمسيحي وهي جاهلة التحريم أو جاهلة أنه مسيحي .

أما الزواج الباطل كالزنا ، فلا يثبت به نسب مطلقاً .

ويثبت الزواج الصحيح والزواج الفاسد بإحدى طرق الإثبات المقررة شرعاً وهي الشهادة ، أو الإقرار ، أو النكول عن اليمين . ويستوى فى ذلك الزواج الموثق أو الزواج العرفى .

#### التلقيح الصناعى وأطفال الأنابيب

بعد جماع الرجل بالمرأة ، ينزل من الرجل ماءً يحتوى على ملايين من الحيوانات المنوية التى تتسابق داخل قناة فالوب بالمرأة حتى تصل إحداها إلى بويضة المرأة ، وتقوم بتلقيحها ، ثم تنزلق البويضة الملقحة إلى جدار رحم المرأة ، فيتكون الجنين ، وينمو داخل الرحم ، وبعد اكتمال نموه تتم عملية الولادة . تلك هى المراحل الطبيعية للحمل والولادة .

وقد يصاب الرجل بمرض معين ، يؤدى إلى موت الحيوانات المنوية ، سواء قبل نزولها أو بعد ذلك ، وقد تصاب المرأة أيضا بمرض ، يقضى على الحيوانات المنوية قبل وصولها إلى البويضة ، وفى كلتا الحالتين لا يتم تلقيح بويضة المرأة بالطريق الطبيعى ، وبالتالي لا يحدث الحمل . فيلجأ الأطباء إلى علاج هذا الأمر ، إما بالتلقيح الصناعى ، أو بما يعرف بأطفال الأنابيب .

والتلقيح الصناعي ، هو وسيلة يتمكن الطبيب بمقتضاها من أخذ الحيوانات المنوية حية من الرجل وتوصيلها إلى بويضة الزوجة ، حتى تتم عملية التلقيح والحمل داخل رحم الزوجة . وبعد اكتمال نمو الجنين تتم الولادة .

أما أطفال الأنابيب ، فهي أن يأخذ الطبيب عينة من الحيوانات المنوية للرجل ، كما يأخذ بويضة من الزوجة ، ويضعهما في مكان يشبه الرحم تماما في درجة الحرارة وجميع ظروفه ، وبعد التأكد من إتمام عملية التلقيح ، تزرع البويضة الملقحة داخل رحم هذه الزوجة حتى يكتمل نمو الجنين وتتم عملية الولادة .

أى أن عملية تخصيب البويضة وتلقيحها تتم داخل المرأة ذاتها في التلقيح الصناعي ، بينما في أطفال الأنابيب ، فتم خارج المرأة ، ثم تزرع بعد ذلك في الرحم .

وكلا من التلقيح الصناعي ، وأطفال الأنابيب حسبما ذكر آنفاً ، جائز وحلال شرعا إذا تم الإخصاب والتلقيح من ماء الزوج لبويضة الزوجة خلال فترة الزوجية حقيقة أو حكما ، ودعت إلى ذلك ضرورة . فيثبت به نسب المولود إلى أبيه ، لأنه ولده ، وقد جاء من مائه ، ويكون لهذا الولد جميع حقوق الأبناء .

أما إذا تم الإخصاب والحمل من غير ماء الزوج ، وفي رحم الزوجة ، أو من ماء الزوج وفي رحم الزوجة بعد انفصام عرى الزوجية بينهما بالطلاق وانتهاء عدتها منه شرعا ، فإن فيه معنى الزنا ، ويكون محرم شرعا ، ويأخذ المولود في نسبه حكم نسب الولد الذى ينشأ من زنا الزوجة ، فلا ينسب إلى صاحب الماء لأنه ولد زنا . ولا يتمتع هذا الولد بحقوق الأبناء الشرعيين مطلقا .

وإذا تم الإخصاب والحمل ، من ماء الزوج ، لبويضة الزوجة ، ولكنها زرعت بعد تلقيحها فى غير رحم الزوجة ، فإن هذه المسألة مازالت قيد البحث ، ومحل جدل كبير ، لا فى مصر وحدها ، بل فى جميع أنحاء العالم الإسلامى وغير الإسلامى ، ولم يحسم الأمر بشأنها حتى الآن . ولن ندخل فى تفاصيل هذا الخلاف حتى ينتهى علماء المسلمين إلى رأى فى هذا الخصوص .

### إثبات الولادة واختلاف الزوجين بشأنها

إذا أنكر الزوج الولادة نفسها ، بأن قال : إن زوجتى لم تلد ، وأن الولد الذى تريد نسبته لى لقيط . فإن الولادة تثبت بالبينة ، ويكتفى فيها بشهادة القابلة ، أو أى امرأة أخرى تكون قد

حضرت الولادة بشرط أن تكون شهادتها مقبولة . ولا تمنع من شهادة الطبيب الذي قام بعملية الولادة ، أو أى رجل آخر شاهد عملية الولادة بغير عمد ، لأن تعمد النظر لعملية الولادة منهى عنه شرعا . والولادة لا يحضرها عادة إلا النساء أو نفر قليل منهن .

### إثبات شخصية ونوع المولود واختلاف الزوجين بشأنها

إذا اختلف الزوجان بشأن تعيين شخصية المولود ، بأن ادعت الزوجة أنها ولدت ذكرا أو بنتا ، وادعى الزوج أنها ولدت عكس ذلك ، فيكتفى بشهادة امرأة واحدة ، لأنه لا خلاف بين الزوجين فى شأن الولادة نفسها ، أو نسب المولود ، وإنما الخلاف فى تحديد نوع المولود فقط .

### ثانياً : إثبات النسب بالبيّنة

يثبت النسب حال قيام الزوجية بالبيّنة الشرعية سواء أكان النسب مباشرا ، مثل الأبوة والبنوة ، أو غير مباشر ، مثل الأخوة والعمومة ، وهى حجة متعديّة وليست قاصرة .

والبيّنة الشرعية ، هى شهادة رجلين أو رجل وامرأتين لقوله تعالى : ﴿ وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ ﴾ .

وطبقا للمذهب الحنفى يجوز الإثبات بالبيّنة فى النسب بقول امرأة واحدة مثل القابلة أو غيرها ممن حضرن الولادة ولكن يشترط فيها أن تكون حرة ، مسلمة ، بالغة ، عاقلة ، معروفة بعدالتها<sup>(١)</sup> . كما يجوز أن تكون البيّنة أيضا فى النسب بقول رجل واحد ، كالتبيب الذى أشرف على الولادة ، أو غيره ممن شاهدها عرضا وبغير قصد ، لأن مشاهدتها عمدا وبقصد حرام شرعا . والأصل فى الشهادة أن تكون بمعاينة الشاهد للمشهود به بعينه إن كان مريئا ، أو بسمعه إن كان مسموعا . لقول رسول الله ﷺ : " إذا علمت مثل الشمس فاشهد وإلا فذم " . أى أترك .

وقد استثنى فقهاء الأحناف جواز الشهادة بالتسامع فى النسب ، وهو اشتهاه بين الناس . لأنه من الأمور التى لا يطلع عليها كل الناس ، ويتعلق به أحكام تبقى على مر الزمن .

(١) نقض جلسة ٧/ ١/ ١٩٧٦ ، الطعن رقم ٦ لسنة ٤٤ ق ، مجموعة المكتب الفنى السنة ٢٧ ص ١٥٧ .

(٢) نقض جلسة ٢٧/ ٢/ ١٩٩٠ ، الطعن رقم ١٤٢ لسنة ٥٨ ق ، مجموعة المكتب الفنى السنة ٤١ ص ٦٢٥ .

والفرق بين الشهادة السماعية والشهادة بالتسامع ، هو أن الأولى يشاهد الشخص ما يشهد به بنفسه وليس عن طريق غيره ، أما الشهادة بالتسامع فتكون سماع الشخص ما يشهد به من آخرين هم الذين شاهدوه بأنفسهم أو نقلوه عن غيرهم .

وتقبل دعوى أصل النسب كالأبوة والبنوة حال حياة الأب أو الابن مجردة ، أو ضمن حق آخر كالنفقة ، أو الميراث ، أو غيرهما . أما بعد وفاة أحدهما أو كليهما فلا تقبل استقلالا ، ولكنها تقبل ضمن أى دعوى أخرى ، ويكون النسب وسيلة إثبات فقط للحق المدعى به فى الدعوى الأخرى .

أما إذا كانت الدعوى ليست بأصل النسب بل بما يتفرع عنه ، كالأخوة والعمومة فلا تقبل استقلال سواء أكان المدعى عليه بالنسب حيا أو ميتا ، لأن فيها تحميل للنسب على الغير ، ولكنها تقبل ضمن أى حق آخر ، لأن المقصود أصلا فى هذه الحالة ، هو الحق المترتب على ثبوت النسب أو نفيه . كما يجوز أن ترفع الدعوى بالنسب حسبية<sup>(١)</sup> . مع مراعاة أحكام القانون رقم ٣ لسنة ١٩٩٦ بشأن تنظيم إجراءات مباشرة دعوى الحسبة فى مسائل الأحوال الشخصية .

### ثالثا : إثبات النسب بالإقرار

الإقرار فى اللغة<sup>(٢)</sup> ، هو الإقرار والإثبات .

ويثبت نسب الولد من المرأة بإقرارها متى لم يكن له أم معروفة ، وكان ممن يولد مثله لمثلها ، وصادقها المقر له على ذلك إن كان فى سن التمييز دون توقف على شىء آخر ، ودون حاجة إلى إثبات . سواء أكانت الولادة من زواج صحيح أو فاسد ، أو من وطأ بشبهة ، أو من غير زواج شرعى كالسفاح أو ولد الزنا ، فيثبت نسبه من أمه بخلاف الأب ، إلا أن ذلك مشروط ، بالألا تكون المرأة وقت الإقرار متزوجة أو معتدة أو أقرت بالولد ونسبته إلى من كان زوجها . فإن النسب لا يثبت بإقرارها فى هذه الحالة لما فيه من تحميل النسب على الغير وهو الزوج ، ويتعين أن يصادقها وإلا وجبت إقامة الحجة كاملة على مدعاها<sup>(٣)</sup> .

أما عنالولد لأبيه فى الأمر تفصيل سيرد بعد قليل .

والنسب لا يحتمل النفى فيتعلق به حق المقر له فى أن يثبت نسبه من المقر وينتفى به كونه من الزنا ، ولا يصدق الزوجان فى إبطاله<sup>(٤)</sup> .

(١) نقض جلسة ١٢/٥/١٩٧٦ ، الطعن رقم ٢٨ لسنة ٤٤ ق ، مجموعة المكتب الفنى السنة ٢٧ ص ١٠٩٣ . ونقض جلسة ٣١/١٢/١٩٧٥ ، الطعن رقم ٧ لسنة ٤٤ ق ، مجموعة المكتب الفنى السنة ٢٦ ص ١٧٨٦ .

(٢) المعجم الوجيز ، ص ٤٩٦ .

(٣) نقض جلسة ٢٨/١/١٩٨٦ ، الطعن رقم ٣٠ لسنة ٥٣ ق ، مجموعة المكتب الفنى السنة ٣٧ ص ١٦٢ .

(٤) نقض جلسة ٩/١/١٩٧٤ ، الطعن رقم ٢١ لسنة ٣٩ ق ، مجموعة المكتب الفنى السنة ٢٥ ص ١٢٣ .

## أنواع الإقرار بالنسب

ينقسم الإقرار بالنسب إلى نوعين :

أولهما ، إقرار بالنسب على النفس مباشرة ، أى ليس فيه تحميل النسب على الغير ، مثل الإقرار بالأبوة أو البنوة المباشرة .

والثانى ، إقرار فيه تحميل النسب على الغير ، مثل الإقرار بالأخوة أو العمومة .

### أولاً : إقرار بالنسب على النفس

وهو الإقرار بأصل النسب والذي يقر فيه الشخص بالنسب على نفسه مباشرة ، ولا يحمله لغيره ، كالإقرار بالأبوة المباشرة ، كأن يقر الشخص أن فلانا أباه ، أو الإقرار بالبنوة المباشرة كأن يقر شخصا أن فلانا ابنه .

وتسمع دعوى النسب على النفس مجردة ، أو ضمن أى حق آخر كالمراث أو النفقة .

والنسب لما يغتفر فيه التناقض للخفاء الحاصل فيه <sup>(١)</sup> ، وهو بعد الإقرار به لا يحتمل النفى ، لأنه من المقرر شرعا أن الإقرار بعد النفى لا يسمع ، وإذا أنكر الورثة النسب بعد إقرار مورثهم فلا يلتفت إلى إنكارهم ، ذلك أن التَّسَبُّبُ ثبت باعتراف المقر وفيه تحميل للتَّسَبُّبِ على نفسه ، وهو أدرى من غيره بالنسبة لما أقر به ، فيرجح قوله على قول غيره <sup>(٢)</sup> .

### شروطه

يشترط لصحة الإقرار بالنسب على النفس ما يأتى :

١ - أن يكون المقر له بالبنوة مجهول النسب <sup>(٣)</sup> . فلو كان معروف النسب ، فلا يحتاج إلى إثبات نسب آخر ، ذلك أن الشخص الواحد لا ينسب لرجلين ، وبالتالي لا يقبل هذا الإقرار لأن الواقع يكذبه . ويستثنى من ذلك حالة ما إذا لاعن الزوج زوجته ونفى نسب المولود ، وحكم له القاضى بعدم ثبوت النسب إليه . فإن المولود فى هذه الحالة يكون مجهول النسب ومع ذلك

(١) نقض جلسة ٢٧ / ٤ / ١٩٧٤ ، الطعن رقم ٣٤ لسنة ٣٩ ق ، مجموعة المكتب الفنى السنة ٢٥ ص ٦٨٩ .

(٢) نقض جلسة ٥ / ١٢ / ١٩٧٣ ، الطعن رقم ٢٦ لسنة ٣٩ ق ، مجموعة المكتب الفنى السنة ٢٤ ص ١٢٣٢ .

ونقض جلسة ١٥ / ٢ / ١٩٩٤ ، الطعن رقم ٨٠ لسنة ٦٣ ق ، مجموعة المكتب الفنى السنة ٤٥ ص ٣٦٤ .

(٣) نقض جلسة ١٠ / ٣ / ١٩٧٦ ، الطعن رقم ٢ لسنة ٤٣ ق ، مجموعة المكتب الفنى السنة ٢٧ ص ٥٩٢ .

لا يجوز لأحد الإقرار بنسبه ، وعلة ذلك أنه من المحتمل أن يعود الملائعن ويكذب نفسه ويقر بنسب المولود إليه ، ومن أجل ذلك يعتبر المولود معلوم الأب في تلك الحالة .

٢ - أن يكون المقر له يولد مثله لمثل المقر . بأن يكون هناك فارقا في السن يسمح للمقر أن ينجب المقر له . وإلا كان الإقرار غير مقبول لأن الواقع يكذبه .

٣ - أن يصدق المقر له بالنسب - إن كان مميزا - المقر في دعواه . فإن كان المقر له غير مميز ، فيصح الإقرار إذا كانت قرائن الحال تؤيده ، وإلا كان الإقرار غير مقبول .

٤ - ألا يقر المقر بأن الولد من زنا . لأنه محرم شرعا ، والنسب نعمة ، فلا تثبت النعمة شرعا من حرام .

٥ - أن يكون المقر له حيا وقت الإقرار ، لأن الإقرار بعد موته فيه تهمة أن يكون بغرض الميراث ، فلا تقبل دعواه في النسب ، ولا استحقاق في المال الذي تركه الولد .

ويأخذ الإقرار بالبنوة حكم الإقرار بالأبوة في وجوب توافر جميع الشروط السابقة ، وكذلك الأمر عند إقرار المرأة بنسب المولود إليها ، فيشترط فيه ألا يكون للمولود أم معروفة ، وكان يولد لمثلها ، ويصادقها المقر له على إقرارها إن كان في سن التمييز ، وأن يكون المقر له حيا وقت الإقرار . مع إضافة شرط آخر بالنسبة للمرأة ، هو ألا تكون وقت الإقرار متزوجة ، ولا معتدة من زواج صحيح أو فاسد أو من وطء بشبهة . فلو أقرت بالولد ونسبته لمن كان زوجها ، فإن النسب لا يثبت للزوج بإقرارها لما فيه من تحميل النسب على الغير وهو الزوج ، ويتعين لثبوته أن يصادقها الزوج ، فإذا كذبها فلا يثبت النسب إليه ، إلا إذا أقامت حجتها كاملة على مدعاها ، ويلاحظ أن ولد الزنا يثبت نسبه من الأم بخلاف الأب (١) .

كما يشترط في الإقرار الصحيح بالنسب ، ألا يكون المقر به محالا عقلا ولا شرعا (٢) .  
كان يكون بالمقر بالأبوة عيب جنسى - مثل الجب والخصاء والعنة - يستحيل معه الإنجاب .

(١) نقض جلسة ١٩٨٦/ ١/٢٨ ، الطعن رقم ٣٠ لسنة ٥٣ ق ، مجموعة المكتب الفنى السنة ٣٧ ص ١٦٢ .  
(٢) نقض جلسة ١٩٧٥/١٢/٢٤ ، الطعن رقم ٩ لسنة ٤٤ ق ، مجموعة المكتب الفنى السنة ٢٦ ص ١٦٩٢ .

## ثانياً : إقرار بالنسب فيه تحميل النسب على الغير

وهو الإقرار بما يتفرع عن النسب ، وفيه تحميل النسب على الغير . مثل الإقرار بالأخوة إذ فيه تحميل النسب على الأب . وكذلك الأمر في الإقرار بالعمومة لأن فيه تحميل النسب على الجد . ولا تسمع دعوى تحميل النسب على الغير مجردة ، ولكن تسمع ضمن أى حق آخر كالميراث أو النفقة (١) . ويكون هذا الحق وليس النسب هو المقصود منها ، ولا يغتر فيها التناقض ، لأنه تناقض في دعوى مال لا في دعوى نسب ، ودعوى المال يضرها التناقض ما دام باقيا لم يرتفع (٢) .

### شروطه

يشترط في الإقرار بالنسب الذى فيه تحميل النسب على الغير ما يأتى :

- ١ - أن يقيم المقر البيّنة على إقراره . والبيّنة هنا هى شهادة رجلين أو رجل وامرأتين .
- ٢ - أن يصدقه المقر عليه إن كان حيا ، فإن كان ميتا فيشترط لقبول دعوى النسب أن تكون ضمن حق آخر كالنفقة أو الميراث (٣) ، وأن ترفع على صاحب هذا الحق الآخر . لأن دعوى النسب فى هذه الحالة تكون قد رفعت على غائب ، ولا تقبل الدعوى على الغائب إلا إذا كانت ضمن حق آخر لشخص حاضر .

### الفرق بين الإقرار بالبنوة والتبني

إذا ثبتت البنوة بالإقرار ، كان لهذا الابن كافة الحقوق التى تثبت للأبناء الذين جاءوا من المقر على فراش الزوجية ، والفارق الوحيد هو فى طريقة إثبات البنوة ، فثبت نسب الولد إلى المقر ، كما يثبت عليه النفقة عند الحاجة والميراث وجميع الحقوق الأخرى التى تثبت للأبناء . والتبني هو استلحاق شخص معلوم أو مجهول النسب بآخر ، بأن يتخذه ابنا له ، وهو ليس ابنا حقيقيا . فالمتبنى فليس من ماء أبيه بالتبني ، ولكنه من ماء غيره ، فلا يتمتع بأى حق من حقوق الأبناء الحقيقيين ، مع الوضع فى الاعتبار أن التبني محرم وباطل شرعا (٤) .

(١) نقض جلسة ١٩٩٣/ ٢/٢٣ ، الطعن رقم ٦٨ لسنة ٥٨ ق ، مجموعة المكتب الفنى السنة ٤٤ ص ٧٠٩ .  
(٢) نقض جلسة ١٩٧٤/ ٤/١٧ ، الطعن رقم ٣٤ لسنة ٣٩ ق ، مجموعة المكتب الفنى السنة ٢٥ ص ٦٨٩ .  
(٣) نقض جلسة ١٩٨٥/ ٦/٤ ، الطعن رقم ٥٣ لسنة ٥٤ ق ، مجموعة المكتب الفنى السنة ٣٦ ص ٨٥٦ .  
(٤) نقض جلسة ١٩٧٦/ ٣/١٠ ، الطعن رقم ٢ لسنة ٤٣ ق ، مجموعة المكتب الفنى السنة ٢٧ ص ٥٩٢ .

## الإقرار بنسب اللقيط

اللقيط ، هو من نبذه أهله خوفا من الفقر ، أو تخلصا من عار الزنا ، أو لأى سبب آخر .  
ويثبت نسبه بمجرد الدعوة <sup>(١)</sup> ، فإذا أقر بينوته أى فرد ، ولم يقل أنه يتيناه ، ثبت نسبه إليه وإذا  
كان هذا الإقرار مستوفيا لشروطه المذكورة سلفا . وفى هذه الحالة يكون ابنا حقيقيا للمقر ،  
ولا يشترط إثبات نسبه لدى القاضى أو صدور حكم منه . بل يثبت بالإقرار فقط ، وبموجبه تزول  
عنه صفة اللقيط ، ويصح نسبه فى السجل المدنى .

وإذا ادّعت اللقيط امرأة ، فإن كانت متزوجة ، لزم مصادقة زوجها فيما ادعته ، لأن  
فى إقرارها تحميل للنسب على زوجها <sup>(٢)</sup> . فإن كانت غير متزوجة لزمها بيّنة كاملة أى شهادة  
رجلين أو رجل وامرأة .

واللقيط فى نظر الإسلام حر مسلم إذا وجد فى دار المسلمين ، أو إذا التقطه مسلما  
والا يعتبر على دين من التقطه . وبعد التقاطه ، تبلغ جهة الإدارة للتحرى عن والديه ، وظروف  
التخلى عنه ، فإن لم تسفر عن شىء فيوضع فى إحدى الملاجئ التى تديرها الدولة وتنفق عليها ،  
بغرض تربيته وتعليمه حتى يصبح مواطنا صالحا فى المجتمع .

وإذا وجد مع اللقيط مال ، فهو ملك له ، لأنه من أهل الملك ، وينفق عليه من هذا المال بعد  
استئذان القاضى ، فإن لم يأذن ، وانفق الغير إلى اللقيط فيعتبر ذلك تبرعا من الغير ، ولا يجوز له  
الرجوع على اللقيط . ويجوز للملتقط أن يتصرف فى أمور اللقيط الضرورية دون إذن القاضى ،  
إن كانت نافعة للقيط نفعا محضا ، كان يقبل له الهبة ، أو يقبل له التبرع بالمسكن أو الملابس  
أو الطعام . كما أن للملتقط نقل اللقيط معه ما لم يكن فى ذلك ضرر باللقيط .

وقد استقرت أحكام النقض على أن تسمية اللقيط باسم معين قبل وروده إلى الملجأ ،  
لا يفيد أنه ابن لشخص حقيقى يحمل هذا الاسم أو أنه معلوم النسب ، ذلك أن إطلاق اسم على  
اللقيط تمييزا له ، وتعريفا بشخصه ، تم بحكم القانون الذى يوجب إطلاق اسم على حديث  
الولادة <sup>(٣)</sup> . كما أن الإقرار ببسوة مجهول النسب ، إن صدقت أو كذبت ، يثبت به جميع أحكام  
البسوة شرعا لهذا الولد ، غير أنه إن كان كاذبا فى الواقع ، كان عليه إثم ذلك الادعاء . ولا محل  
للتحدى بصورية حكم النسب الصادر فى دعوى سابقة بناء على الإقرار به <sup>(٤)</sup> .

(١) نقض جلسة ٥/١٢/١٩٧٣ ، الطعن رقم ٢٦ لسنة ٣٩ ق ، مجموعة المكتب الفنى السنة ٢٤ ص ١٢٣٢ .

(٢) نقض جلسة ٢١/١/١٩٧٦ ، الطعن رقم ٤ لسنة ٤٤ ق ، مجموعة المكتب الفنى السنة ٢٧ ص ٢٦٤ .

(٣) نقض جلسة ١٠/٣/١٩٧٦ ، الطعن رقم ٢ لسنة ٤٣ ق ، مجموعة المكتب الفنى السنة ٢٧ ص ٥٩٢ .

(٤) نقض جلسة ٥/١٢/١٩٧٣ ، الطعن رقم ٢٦ لسنة ٣٩ ق ، مجموعة المكتب الفنى السنة ٢٤ ص ١٢٣٢ .

ويحضرني في هذا المقام قضية طريفة عرضت خلال فرة عملى بناية القاهرة الكلية للأحوال الشخصية لإبداء الرأى فيها . وتخلص وقائعها فى أن سيدة وآخريين أقاموا دعوى بطلب نفسى نسب بنت إلى أبويها وإثبات نسبها إلى أخرى ( المدعية الأولى ) مستندين فى ذلك على أن المدعية الأولى هى الأم الحقيقية للبنت ، وقد أتت بها عن طريق الزنا من رجل زعم لها اتصاله بالجان وغرر بها ، فحملت منه سفاحا بعد أن فض غشاء بكارتها وولدت بنتا فى أحد المستشفيات ، وأثبتها ذلك الرجل فى سجلات المستشفى بأنه أبها . وقد أوهم المدعية الأولى أنه رأى فى منامه أنه مكلف من قبل الله سبحانه وتعالى برك هذه البنت فى أحد المساجد ، وسوف ترفع إلى السماء مدة سبع سنوات كاملة ، ثم تنزل إليهم ملاكا طاهرا تعيش بينهما وتنجيهم من عذاب الدنيا والآخرة ، وتكون السبب فى دخولهما الجنة . فصدقته وفى اليوم التالى لولادتها ، توجهها بالبنت إلى أحد المساجد ، وتركها به إلى أن عشر عليها أحد العاملين بالمسجد ، فأبلغ قسم الشرطة المختص ، وحرر محضرا بالواقعة متضمنا أن هذه البنت لقيطة . وطبقا للإجراءات المتبعة فى مثل هذه الحالة ، تم تسليم البنت إلى أحد الملاجئ . وبعد عدة أشهر قامت المدعى عليها وزوجها باستلامها من الملجأ ونسبتها إليهما رغم أنها ليست إبتها الحقيقية لأنهما لم ينجبا خلال فرة زوجتهما التى استمرت حوالى عشرين عاما . كما أنهما قاما برفع دعوى ياثبات نسب هذه البنت إليهما ، وأقر كل منهما أمام المحكمة ، أن هذه البنت هى إبنته نسا . وبناء على هذا الإقرار صدر حكم من المحكمة المختصة ياثبات نسب هذه البنت إليهما . وبعد خمس سنوات من صدور هذا الحكم توفى الزوج وترك تركة كبيرة ورثه فيها زوجته المدعى عليها بحق الثمن ، وإبنته المذكورة بحق الثلثين ، والباقى لإخوته ( باقى المدعين ) الذين أضروا من نسبة البنت إلى أخيهم بالمخالفة للحقيقة ، وترتب على ذلك نقصان حقهم فى الميراث من أخيهم التوفى بسبب وجود هذه البنت ، وقد حدا بهم ذلك إلى إقامة الدعوى مع الأم الحقيقية للبنت بغية الحكم لهم بنفى نسب البنت من المدعى عليها وزوجها التوفى ، ونسبتها إلى أبويها الحقيقيين . وقدموا سندا لدعواهم المستندات التالية :

١- شهادات طبية تفيد أن أخيهم المتوفى وزوجته كانا يعالجان من المقم خلال فرة زوجتهما .

٢- إفادة من المستشفى بحضور المدعية الأولى رفقة زوجها وولادتها بنتا وخروجها فى اليوم التالى للولادة .

٣- صورة رسمية من محضر شرطة يفيد العثور على طفلة في المسجد وتسليمها إلى أحد الملاجئ بعد تسميتها باسم معين . وتبين من مطالعة هذا المحضر أنه محرر في اليوم التالي لتاريخ إفادة المستشفى المذكور سلفا .

٤- إفادة من الملجأ باستلامهم من قسم الشرطة المذكور طفلة لقيطة حديثة الولادة وبعد شهر من استلامها حضرت المدعى عليها وزوجها واستلما الطفلة لرعايتها وتم تسليمها إليهما بعد استيفاء الإجراءات القانونية .

كما قدمت المدعى عليها صورة رسمية من حكم صادر من المحكمة المختصة بإثبات نسب هذه البنت للمدعى عليها وزوجها المتوفى بعد إقراهما بأنها بنتهما نسبا واستيفاء الدعوى جميع شروطها الشرعية .

وقد شرفت آنذاك بتقديم مذكرة متضمنة رأى النيابة العامة فى هذه الدعوى برفضها وإلزام رافعها المصروفات . استنادا إلى ما يأتى :

١ - الزنا لا يثبت نسبا ، فالنسب نعمة من الله ، أما الزنا فهو جريمة . فلا تثبت النعمة من جريمة مطلقا ، ولكن يستحق فاعلها العقاب والحد . لقول رسول الله ﷺ : " الولد للفراس ، وللعاهر الحجر " .

٢ - أن الإقرار بينة مجهول النسب ، إن صدقا أو كذبا ، يثبت به جميع أحكام البينة شرعا لهذا الولد ، غير أنه إن كان كاذبا فى الواقع ، كان عليه إثم ذلك الادعاء . ولا محل للتحدى بصورية حكم النسب الصادر فى دعوى سابقة بعد الإقرار به .

٣ - أن نسب هذه البنت ثابت بحكم قضائى بناء على إقرار من زوجين بينوتها ، وقد استوفى هذا الإقرار كافة شرائطه الشرعية ، فيثبت به النسب وهو حجة على الناس كافة ومنهم الورثة والمدعين جميعا ، لأنه لا يجوز للمقر نفسه أن ينفى النسب بعد إقراره ، ذلك أن النفى إنكار بعد إقرار فلا يسمع من المقر ، ومن باب أولى لا يسمع من ورثته بعد وفاته . لتعلقه بالنظام العام .

٤ - أن علاج الزوجين من العقم خلال فترة زوجيتهما لا يحول دون نسب البنت إليهما . لأنه من المتصور أن يتم الحمل والولادة فى أى وقت بعد هذا العلاج . فضلا عن خلو الأوراق من ثمة دليل قطعى أو قرينة قاطعة عن أن الزوج والمدعى عليها لم يتم علاجهما حتى وفاة هذا الزوج أو على الأقل عند إقراهما بنسب البنت .

٥ - قيد اللقيط بدفاتر الملجأ باسم ولقب معين ، لا يفيد أنه معلوم النسب . إقرار الأب بالنسب قبل وفاته حجة على الكافة .

بالإضافة إلى ما تقدم ، فإنه لا يوجد في الأوراق ما يقطع على وجه اليقين أن البنت التي تركتها المدعية الأولى في المسجد هي بذاتها التي ثبت نسبها إلى المدعى عليها وزوجها المتوفى فمن المحتمل أن تكون غيرها . وأنه من الأفضل والأكرم لهذه البنت ، أن يظل نسبها ثابتا لأبوين أقرأ صراحة ببنتها ، عن أن تنسب إلى أبوين أتيا بها عن طريق الزنا المحرم شرعا .

وقد وافقت المحكمة على رأى النيابة العامة وأصدرت حكمها برفض الدعوى استنادا إلى ذات الأسباب سالفة البيان . ولم يطعن على هذا الحكم بالاستئناف أو النقض فأصبح باتا .

## الاختصاص القضائي بنظر دعاوى النسب

### الاختصاص النوعى

بالنسبة للإختصاص النوعى بنظر دعاوى النسب ، فقد تضمنت المادة التاسعة من القانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٠ على سبيل الحصر بيانا تفصيليا لمسائل الأحوال الشخصية التي تخص بنظرها المحكمة الجزئية . كما نصت المادة العاشرة من ذات القانون على اختصاص المحكمة الابتدائية بنظر دعاوى الأحوال الشخصية التي لا تدخل فى اختصاص المحكمة الجزئية .

وإذ كانت دعاوى النسب من مسائل الأحوال الشخصية التي لم يتضمنها نص المادة التاسعة من القانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٠ ، ومن ثم فينעד الاختصاص بنظرها نوعيا إلى المحكمة الابتدائية .

### الاختصاص المعلى

بالنسبة للإختصاص المعلى بنظر دعاوى النسب ، فقد تضمنت الفقرة الثانية من المادة رقم ١٥ من القانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٠ قاعدة عامة بمقتضاها ينعقد الاختصاص المعلى للمحكمة التي يقع فى دائرتها موطن المدعى عليه ، فإن لم يكن له موطن فى مصر تخصص المحكمة التي يقع فى دائرتها موطن المدعى . كما تضمنت الفقرة الرابعة من نفس المادة بيانا كاملا لمسائل الأحوال الشخصية التي خرج فيها المشرع عن هذه القاعدة العامة بالنسبة للدعاوى المرفوعة من الأوالاد أو الزوجة أو الوالدين أو الحاضنة وليس من بينها مسائل النسب . وبالتالي ينعقد الاختصاص المعلى بنظر دعاوى النسب فى جميع الأحوال للمحكمة التي يقع فى دائرتها موطن المدعى عليه ، فإن لم يكن له موطن فى مصر تخصص المحكمة التي يقع فى دائرتها موطن المدعى .

\*\*\*

١ - أحكام النسب وفقا للراجح فى المذهب الحنفى ، حجة على الكافة . علة ذلك ، اعتباره من النظام العام . أثره ، عدم نقضه بالجحود ، أو ارتداده بالرد ، أو انفساخه بعد ثبوته .

\* نقض جلسة ١٧/٣/١٩٩٧ ، الطعن رقم ٢٧ لسنة ٦٣ ق ، لم ينشر بعد .

٢ - دعوى إثبات النسب وصحتها ، يكفى لسماعها فى المذهب الحنفى ، وجود عقد زواج استوفى أركانه وسائر شروط صحته شرعا ، سواء وثق رسميا ، أو أثبت بمحور عرفى ، أو كان غير مكتوب .

\* نقض جلسة ١٦/٣/١٩٨٢ ، الطعن رقم ٤٤ لسنة ٥١ ق ، مجموعة المكتب الفنى السنة ٣٣ ص ٢١٢ ، الجزء الأول .

٣ - النسب ، ثبوته من جانب الرجل بالفراش والبيّنة والإقرار .

\* نقض جلسة ٢٦/٢/١٩٨٨ ، الطعن رقم ٤٧ لسنة ٥٥ ق ، مجموعة المكتب الفنى السنة ٣٩ ص ١٦٨ ، الجزء الأول .

\* نقض جلسة ٧/٧/١٩٩٧ ، الطعن رقم ١٧٦ لسنة ٦٣ ق ، لم ينشر بعد .

\* نقض جلسة ١٦/١٢/١٩٩٧ ، الطعن رقم ٣٠١ لسنة ٦٢ ق ، لم ينشر بعد .

٤ - من الأصول المقررة فى فقه الشريعة الإسلامية ، أن " الولد للفراش " ، وقد فرع الفقهاء على هذا الأصل ، أن النسب يثبت بالفراش الصحيح ، وهو الزواج الصحيح وملك اليمين وما يلحق به ، وهو المخالطة بناء على عقد فاسد أو شبهة ، كما فرعوا عليه أيضا أن النسب لا يثبت ما لم يثبت سببه بالحجة ، لأن ثبوت الحكم يبنى على ثبوت السبب ، ورتبوا على ذلك أن الزنا لا يثبت نسبا ، واختلفوا فيما تصير به الزوجة فراشا على ثلاثة أقوال ، أحدهما أنه نفس العقد وإن لم يجتمع به حتى ولو طلقها عقبه فى المجلس ، والثانى أنه العقد مع إمكان الوطء ، والثالث هو العقد مع الدخول المحقق لا إمكانه المشكوك فيه . إلا أن المشرع فى المادة ١٥ من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ قد نص على مذهب وسط ، فقرر عدم سماع دعوى النسب لولد زوجة ثبت عدم التلاقى بينها وبين زوجها من حين العقد .

\* نقض جلسة ١٩٦٣/١/٣٠ ، الطعن رقم ٥٣٢ لسنة ٢٦ ق ، مجموعة المكتب الفنى  
السنة ١٤ ص ١٨٩ .

\* نقض جلسة ١٩٦٢/١١/٢١ ، الطعن رقم ٢٥ لسنة ٣٠ ق ، مجموعة المكتب الفنى  
السنة ١٣ ص ١٠٤٦ .

٥ - الفراش الذى يثبت به النسب ، مقصوده ، قيام الزوجية بين الرجل والمرأة عند ابتداء  
الحمل ، لا عند حصول الولادة .

\* نقض جلسة ١٩٩٧/٦/٢٣ ، الطعن رقم ٦٩ لسنة ٦٣ ق ، لم ينشر بعد .

\* نقض جلسة ١٩٧٦/١١/٣ ، الطعن رقم ١٨ لسنة ٤٥ ق ، مجموعة المكتب الفنى  
السنة ٢٧ ص ١٥٠٩ ، المجلد الثانى .

٦ - الولد للفراش ، صيرورة المرأة فراشا ، مناطه ، العقد مع إمكان الوطء ، سواء تحقق  
الدخول أو لم يتحقق . أو الاتصال الجنسى المباشر . المادة رقم ١٥ من المرسوم بقانون رقم ٢٥  
لسنة ١٩٢٩ .

\* نقض جلسة ١٩٩٧/١٢/٣٠ ، الطعن رقم ٤٦ لسنة ٦٢ ق ، لم ينشر بعد .

\* نقض جلسة ١٩٩٧/٧/٧ ، الطعن رقم ١٧٦ لسنة ٦٣ ق ، لم ينشر بعد .

٧ - النسب ، ثبوته بالفراش الصحيح ، الزواج الذى لا يحضره شهود فى الفقه الحنفى هو  
زواج فاسد يترتب عليه آثار الزواج الصحيح ، ومنها ثبوت النسب بالدخول الحقيقى .

\* نقض جلسة ١٩٩٦/١٢/٣٠ ، الطعن رقم ٥٩ لسنة ٦٦ ق ، لم ينشر بعد .

\* نقض جلسة ١٩٨٦/٥/٢٧ ، الطعن رقم ١٠٠ لسنة ٥٥ ق ، مجموعة المكتب الفنى  
السنة ٣٧ ص ٥٨٢ . الجزء الثانى .

٨ - الإقرار بالنسب يكون باللفظ الصريح أو دلالة التعبير أو بالسكوت استثناء فى بعض  
المواضع التى يعتبر الساكت فيها مقر بالحق . سكوت الوالد بعد تهنته بالمولود ، اعتباره إقراراً  
ببنوته ، مؤداه عدم نفيه له بعد ذلك .

\* نقض جلسة ١٩٩٦/١٢/١٦ ، الطعن رقم ٣٠١ لسنة ٦٢ ق ، لم ينشر بعد .

٩ - الأصل الفقهي ألا ينسب لساكت قول ، الاستثناء ، اعتبار السكوت بمثابة الإقرار .  
السكوت عند نسبة الحمل الحاصل قبل الزواج وولادته لأقل من مدة الحمل لا يعد إقراراً .

\* نقض جلسة ٢٤/٦/١٩٩٧ ، الطعن رقم ١٩٤ لسنة ٦٣ ق ، لم ينشر بعد .

\* نقض جلسة ٢٢/٢/١٩٧٨ ، الطعن رقم ١٧ لسنة ٤٦ ق ، مجموعة المكتب الفنى  
السنة ٢٩ ص ٥٦٨ ، الجزء الأول .

\* نقض جلسة ٣/١١/١٩٧٦ ، الطعن رقم ١٨ لسنة ٤٥ ق ، مجموعة المكتب الفنى  
السنة ٢٧ ص ١٥٠٩ ، المجلد الثانى .

١٠ - المقرر فى فقه الحنفية ، أن النسب كما يثبت فى جانب الرجل بالفراش والبيّنة  
والإقرار ، ويشترط لصحة الإقرار أن يكون الولد مجهول النسب ، وأن يكون ممكناً ولادته لمثل  
المقر ، وأن يصدق الولد المقر فى إقراره إن كان الولد مميزاً . ومتى صدر الإقرار مستوفياً هذه  
الشروط فإنه لا يحتل النفى ، ولا ينفك بحال سواء أكان المقر صادقاً فى الواقع أم كاذباً . كما أن  
الإقرار يتعلق به حق المقر له فى أن يثبت نسبه من المقر ، وينتفى به كونه من الزنا .

\* نقض جلسة ٢٩/١٢/١٩٨١ ، الطعن رقم ٩ لسنة ٥١ ق ، مجموعة المكتب الفنى  
السنة ٣٢ ص ٢٤٦٨ ، الجزء الثانى .

\* نقض جلسة ٧/٣/١٩٧٩ ، الطعن رقم ٢٩ لسنة ٤٦ ق ، مجموعة المكتب الفنى السنة  
٣٠ ص ٧٥٣ ، العدد الأول .

١١ - صدور الإقرار بالنسب مستوفياً شرائطه ، أثره ، عدم احتمال النفى ، ولا ينفك بحال  
سواء كان المقر صادقاً فى الواقع أو كاذباً .

\* نقض جلسة ١٦/١٢/١٩٩٦ ، الطعن رقم ٣٠١ لسنة ٦٢ ق ، لم ينشر بعد .

\* نقض جلسة ٢٧/٥/١٩٨٦ ، الطعن رقم ٦٠ لسنة ٥٥ ق ، مجموعة المكتب الفنى  
السنة ٣٧ ص ٥٩٥ ، الجزء الأول .

\* نقض جلسة ١٨/٥/١٩٨٢ ، الطعن رقم ٥٠ لسنة ٣١ ق ، مجموعة المكتب الفنى  
السنة ٣٣ ص ٥٣١ ، الجزء الأول .

\* نقض جلسة ١٥/١/١٩٧٥ ، الطعن رقم ٤١ لسنة ٤٠ ق ، مجموعة المكتب الفني السنة ٢٦ ص ١٦٧ .

١٢ - لما كان الإقرار بالنسب إخبار عن صلة ثابتة ومستقرة في الواقع ، ولا يمكن أن يكون إنشاءً له ، فإن إقرار الأب بالبنوة قبل وفاته ، فيه تحميل للنسب إلى نفسه ، سريانه في حقه وحق غيره سواء مثل هذا الغير في الدعوى أو لم يمثل .

١٣ - إقرار الأب بالنسب قبل وفاته حجة على الكافة ومنهم الورثة ، لأنه لا يجوز للمقر نفسه أن ينفي النسب بعد إقراره ، ذلك أن النفي إنكار بعد إقرار فلا يسمع من المقر ، ومن باب أولى لا يسمع من ورثته بعد وفاته .

\* نقض جلسة ١١/٦/١٩٩١ ، الطعن رقم ٩٩ لسنة ٥٨ ق ، مجموعة المكتب الفني السنة ٤٢ ص ١٣٤٢ ، الجزء الثاني .

١٤ - المقرر في فقه الأحناف أنه إذا كان الحمل ظاهراً ، وصدر الاعتراف به من الزوج ، فإن النسب يثبت قبل الولادة لما في البطن . وكان نفى نسب الولد - وعلى ما جرى به فقه الأحناف - لا يكون معتبراً ، ولا يقطع النسب إلا بشروط ، منها أن يكون النفي عند الولادة وعند التهنية . ومنها ألا يسبق النفي لإقرار بالنسب لا نصاً ولا دلالة ، فإن سبق لا يصح النفي ، فإن قال الولد منى ، أو سكت عند التهنية بولادته ثم نفاه بعد ذلك ، لا يقبل منه . لأن النسب بعد الثبوت صار حقاً للولد لا يجوز الرجوع فيه .

\* نقض جلسة ٢٨/٣/١٩٨٩ ، الطعن رقم ١٢٤ لسنة ٥٦ ق ، مجموعة المكتب الفني السنة ٤٠ ص ٨٩٧ ، الجزء الأول .

\* نقض جلسة ١٦/١٢/١٩٩٦ ، الطعن رقم ٣٠١ لسنة ٦٢ ق ، لم ينشر بعد .

١٥ - الإقرار بالأمومة مع عدم ثبوت الفراش ، وعدم الإقرار بالنسب ، لا يكفي لثبوت النسب إلى الأب ، لأن إقرار الأم قاصر الأثر عليها ، ولا يتعدى للغير . ذلك أن الإقرار متى حمل فيه النسب على الغير وهو الأب ، يكون دعوى مجردة ، أو شهادة مفردة . والدعوى المجردة لا تكفي للقضاء بموجبها ، كما أن شهادة الفرد فيما يطلع عليه الرجال لا تُقبل .

\* نقض جلسة ١٧/٣/١٩٩٧ ، الطعن رقم ٢٧ لسنة ٦٣ ق ، لم ينشر بعد .

\* نقض جلسة ١٩٩٦/١٢/٣٠ ، الطعن رقم ٥٩ لسنة ٦٦ ق ، لم ينشر بعد .

\* نقض جلسة ١٩٧٦/٣/١٠ ، الطعن رقم ٢ لسنة ٤٣ ق ، مجموعة المكتب الفني السنة ٢٧ ص ٥٩٢ ، المجلد الأول .

١٦- الشهادة بالتسامع ، جوازها عند الأحناف في النسب . شرطها ، أن يكون المشهود به أمرا متواترا سمعه من جماعة لا يتصور تواترهم على الكذب ، ويشتهر ويستفيض وتتواتر به الأخبار ، ويقع في قلبه صدقه ، أو يخبره به رجلان عدلان ، أو رجل وامرأتان عدول ، فيصبح له نوع من العلم الميسر في حق المشهود به .

\* نقض جلسة ١٩٨١/١١/٢٤ ، الطعن رقم ١٩ لسنة ٤٩ ق ، مجموعة المكتب الفني السنة ٣٢ ص ٢٠٩٢ ، الجزء الثاني .

\* نقض جلسة ١٩٩٠/ ٢/٢٧ ، الطعن رقم ١٤٢ لسنة ٥٨ ق ، مجموعة المكتب الفني السنة ٤١ ص ٦٢٥ . الجزء الأول .

١٧- دعوى النسب ، جواز إثبات بالبيّنة ، تجوز فيها الشهادة بالشهرة والتسامع ، واغتفر الناقض فيها ، وإذا احتملت عبارتها إثبات النسب وعدمه صرفت للإثبات ، وإذا تعارض ظهران قدم المثلث له .

\* نقض جلسة ١٩٩١/٦/١١ ، الطعن رقم ٣١ لسنة ٥٩ ق ، مجموعة المكتب الفني السنة ٤٢ ص ١٣٥٦ ، العدد الثاني .

١٨- البيّنة في دعوى النسب ، ماهيتها ، شهادة رجلين أو رجل وامرأتين .

\* نقض جلسة ١٩٩٧/٧/٧ ، الطعن رقم ١٧٦ لسنة ٦٣ ق ، لم ينشر بعد .

١٩- النسب يثبت بالفراش الصحيح وبالإقرار والبيّنة ، الفراش سبب منسئ للنسب ، البيّنة والإقرار كاشفان له .

\* نقض جلسة ١٩٧٦/٢/٤ ، الطعن رقم ١١ لسنة ٤٤ ق ، مجموعة المكتب الفني السنة ٢٧ ص ٣٩٨ ، المجلد الأول .

٢٠- النسب كما يثبت بالفراش أو الإقرار ، يثبت بالبيّنة ، بل إن البيّنة في هذا المجال أقوى من مجرد الدعوى أو الإقرار ، ولا يشترط لقبولها معاينة واقعة الولادة ، أو حضور مجلس العقد إن كان ، وإنما يكفي أن تدل على توافر الزواج والفراش بمعناه الشرعى .

\* نقض جلسة ١٩٨٠/٣/٥ ، الطعن رقم ٣٨ لسنة ٤٧ ق ، مجموعة المكتب الفني السنة ٣١ ص ٧٤٦ ، الجزء الأول .

\* نقض جلسة ١٩٧٦/١٢/٢٩ ، الطعن رقم ٣ لسنة ٤٥ ق ، مجموعة المكتب الفني السنة ٢٧ ص ١٨٣٤ ، المجلد الأول .

\* نقض جلسة ١٩٧٥/٢/٢٦ ، الطعن رقم ٢٩ لسنة ٣٩ ق ، مجموعة المكتب الفني السنة ٢٦ ص ٤٨٣ .

٢١- بيانات شهادة الميلاد ، اعتبارها قرينة على النسب وليست حجة في إثباته . نسب الطفل فيها إلى شخص معين ، عدم اعتبارها حجة عليه لأن القيد في دفاتر الموالي لا يشترط فيه أن يكون بناء على طلب الأب أو وكيله ، بل يصح الإملاء من القابلة أو الأم ، فلا يعد نسب الطفل فيها إلى شخص معين حجة على هذا الشخص ، ما لم يقر بصحة البيانات المدونة بها .

\* نقض جلسة ١٩٩٠/ ٢/٢٧ ، الطعن رقم ١٤٢ لسنة ٥٨ ق ، مجموعة المكتب الفني السنة ٤١ ص ٦٢٥ . الجزء الأول .

\* نقض جلسة ١٩٨١/٥/١٢ ، الطعن رقم ٢٢ لسنة ٤٣ ق ، مجموعة المكتب الفني السنة ٣٢ ص ١٤٢٦ ، الجزء الثاني .

\* نقض جلسة ١٩٧٦/٢/٣ ، الطعن رقم ١١ لسنة ٤٤ ق ، مجموعة المكتب الفني السنة ٢٧ ص ٣٩٨ ، المجلد الثاني .

٢٢- قيد اللقيط بدفاتر الملجأ باسم ولقب معين ، لا يفيد أنه معلوم النسب .

\* نقض جلسة ١٩٧٦/٣/١٠ ، الطعن رقم ٢ل٣ لسنة ٤٣ ق ، مجموعة المكتب الفني السنة ٢٧ ص ٥٩٢ ، المجلد الأول .

٢٣- الزنا ، لا يثبت نسبا .

\* نقض جلسة ١٩٩٦/١٢/٣٠ ، الطعن رقم ٥٩ لسنة ٦٦ ق ، لم ينشر بعد .

\* نقض جلسة ١٩٧٦/١/٣ ، الطعن رقم ١٨ لسنة ٤٥ ق ، مجموعة المكتب الفني السنة ٢٧ ص ١٥٠٩ ، المجلد الثاني .

٢٤- المعاشرة لا تعتبر وحدها دليلا شرعيا على قيام الزوجية ، والفراش الذى يثبت به النسب هو فراش الزوجية الصحيحة . وان عقد الزواج اللاحق على المعاشرة ، لا يدل على قيام الزوجية الصحيحة قبل العقد ، ولا يفيد ثبوت نسب ولد نتيجة علاقة سابقة على تاريخ العقد .

٢٥- كما أن زواج الزانى بمزنيته الحبلى منه ، لا يثبت الولد منه ، إذا أتت به لأقل من ستة أشهر من تاريخ الزواج ، لأنه لم يكن وليد مدة حمل تام .

\* نقض جلسة ١٩٩٧/٦/٢٣ ، الطعن رقم ٦٩ لسنة ٦٣ ق ، لم ينشر بعد .

٢٦- من المقرر أن الوطء بشبهة الفعل ، يشترط لتحقيقه أن يظن الفاعل حيل الفعل ، فإذا وطئ رجل مبانته ثلاثا وهى فى العدة ، سقط عنه الحد إن ظن حيلها له ، أما إذا علم بالحرمة وجب عليه الحد . وفى الحالتين لا يثبت نسب الولد الذى جاءت به المرأة للرجل وإن ادعاه ، لأن هذا أمر متعلق بالفعل نفسه ، إذ الفعل فى ذاته لا شبهة مطلقا فى أنه زنا . وكونه زنا فى حقيقته فى كل الحالات ، يستتبع عدم ثبوت النسب ، لأن الزنا لا يثبت نسبا .

\* نقض جلسة ١٩٩٧/٦/٢٤ ، الطعن رقم ١٨٢ لسنة ٦٣ ق ، لم ينشر بعد .

٢٧- النفى الذى يكون معتبرا ويزتب عليه قطع نسب الولد ، شرطه عدم صحة النفى الذى يسبقه إقرار بالنسب نصا أو دلالة .

\* نقض جلسة ١٩٩٦/١٢/١٦ ، الطعن رقم ٣٠١ لسنة ٦٢ ق ، لم ينشر بعد .

٢٨- النسب حق للولد ، عدم تصديق الزوجين فى إبطاله ولو تعاونوا على إثبات عدم حصول الوطء .

\* نقض جلسة ١٩٩٦/١٢/٣٠ ، الطعن رقم ٤٦ لسنة ٦٢ ق ، لم ينشر بعد .

٢٩- النسب حق أصلى للأُم والولد ، تعلق حق الله تعالى به أيضا ، الأُم لا تملك إسقاط حق ولدها ، أو المساس بحقوق الله سبحانه تعالى .

\* نقض جلسة ١٩٧٥/١٢/٣١ ، الطعن رقم ٧ لسنة ٤٤ ق ، مجموعة المكاتب الفنى السنة ٢٦ ص ١٧٨٦ .

\* نقض جلسة ١٩٧٦/٥/١٢ ، الطعن رقم ٢٨ لسنة ٤٤ ق ، مجموعة المكاتب الفنى السنة ٢٧ ص ١٠٩٣ ، المجلد الأول .

\* نقض جلسة ١٩٩١/٢/٥ ، الطعن رقم ١٠٤ لسنة ٥٩٩ ق ، مجموعة المكتب الفني  
السنة ٤٢ ص ٣٩٨ ، العدد الأول .

٣٠- من الأصول المقررة في فقه الشريعة الإسلامية أن النسب يثبت بالفراش ، وفي حال قيام الزوجية الصحيحة إذا أتى الولد لسته أشهر على الأقل من وقت الزواج ، وكان يتصور الحمل من الزوج ، بأن كان مراهقا أو بالغا ، ثبت نسب الولد من الزوج بالفراش دون حاجة إلى إقرار أو بيّنة . وإذا نفاه الزوج فلا ينتفى إلا بشرطين ، أولهما ، أن يكون نفيه وقت الولادة ، وثانيهما ، أن يلاعن امرأته . فإذا تم اللعان بينهما مستوفيا لشروطه فرق القاضى بينهما ، ونفى الولد عن أبيه ، وألحقه بأمه . والأصل في النسب الاحتياط في ثبوته ما أمكن ، فهو يثبت مع الشك ، وينبنى على الاحتمالات النادرة التي يمكن تصورها بأى وجه حمل الحلال المرأة على الصلاح وإحياء للولد .

\* نقض جلسة ١٩٩٧/٦/٢٤ ، الطعن رقم ١٨٢ لسنة ٦٣ ق ، لم ينشر بعد .

\* نقض جلسة ١٩٩٧/١/٢٧ ، الطعن رقم ٤٧ لسنة ٦٣ ق ، لم ينشر بعد .

٣١- مفاد المواد من ٣٤ حتى ٣٧ من القانون المدني ، أنه يقصد بالقرابة ، تحديد مركز الشخص في أسرة معينة باعتباره عضوا فيها تربطه بباقي أعضائها قرابة نسب ، أو قرابة مصاهرة . بمعنى أن الأسرة تنتظم ذوى القربى ، وقد يكون منشأ القرابة الاجتماع في أصل مشترك ودم واحد وهي قرابة النسب ، سواء أكانت قرابة الولادة أو قرابة الحواشي ، وقد يكون مرجعها العلاقة بين الزوج وأقارب الزوج الآخر وهي قرابة المصاهرة .

\* نقض جلسة ١٩٧٨/١٢/٢٠ ، الطعن رقم ١١٠ لسنة ٤٧ ق ، مجموعة المكتب  
الفني السنة ٢٩ ص ١٩٨٣ الجزء الثاني .

٣٢- عدم سماع دعوى النسب لولد المطلقة عند الإنكار ، شرطه ، أن تأتي به بعد سنة من  
انقضاء فراش الزوجية .

\* نقض جلسة ١٩٩٧/٦/٢٤ ، الطعن رقم ١٨٢ لسنة ٦٣ ق ، لم ينشر بعد .

\* نقض جلسة ١٩٧٥/١/٢٩ ، الطعن رقم ١ لسنة ٤١ ق ، مجموعة المكتب الفني السنة

٢٦ ص ٢٩٧ .

٣٣- عدم سماع دعوى النسب عند الإنكار ، شرطه ، أن تأتي بالصغير زوجة لم يلتقى بزوجها من حين العقد ، أو أتت به بعد سنة من انقضاء فراش الزوجية ، عملا بالمادة ١٤ من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ .

\* نقض جلسة ١٩٨١/٥/٢٦ ، الطعن رقم ٥ لسنة ٥٠ ق ، مجموعة المكتب الفنى السنة ٣٢ ص ١٤١٦ ، الجزء الثانى .

\* نقض جلسة ١٩٨٥/١/٢٩ ، الطعن رقم ٦٥ لسنة ٥٤ ق ، مجموعة المكتب الفنى السنة ٣٦ ص ٥٠٤ ، الجزء الثانى .

٣٤- دعوى النسب بعد وفاة المورث لا ترفع استقلالاً ، يجب أن تكون ضمن دعوى حق فى التركة .

\* نقض جلسة ١٩٩٧/٧/٧ ، الطعن رقم ١٧٦ لسنة ٦٣ ق ، لم ينشر بعد .

\* نقض جلسة ١٩٨٥/٦/٤ ، الطعن رقم ٥٣ لسنة ٥٤ ق ، مجموعة المكتب الفنى السنة ٣٦ ص ٨٥٦ ، الجزء الثانى .

٣٥- المقصود بالتبنى هو استلحاق شخص معروف النسب أو مجهوله ، مع التصريح باتخاذ ولد مع أنه ليس بولد حقيقى ، والتبنى يعد حراما وباطلا فى الشريعة الإسلامية ، ولا يترتب عليه حكم من الأحكام الشرعية الثابتة .

٣٦- قبول دعوى النسب بعد وفاة طرفيها أو أحدهما . شرطه ، أن تكون ضمن دعوى الحق .

\* نقض جلسة ١٩٩٣/ ٢/٢٣ ، الطعن رقم ٦٨ لسنة ٥٨ ق ، مجموعة المكتب الفنى السنة ٤٤ ص ٧٠٩ .

\* نقض جلسة ٩٧٨/٢/٢٢ ، الطعن رقم ١٧ لسنة ٤٦ ، مجموعة المكتب الفنى السنة ٢٩ ص ٥٦٨ ، الجزء الأول .

\* نقض جلسة ١٩٧٦/٣/١٠ ، الطعن رقم ٢ لسنة ٤٣ ق ، مجموعة المكتب الفنى السنة ٢٧ ص ٥٩٢ ، المجلد الأول .

٣٧- المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن دعوى النسب ، متميزة عن دعوى إثبات الزوجية .

\* نقض جلسة ٢٢/٥/١٩٩٠ ، الطعن رقم ٦٢ لسنة ٥٨ ق ، مجموعة المكتب الفنى  
السنة ٤١ ص ١٦٨ ، الجزء الثانى .

\* نقض جلسة ٧/٥/١٩٧٦ ، الطعن رقم ٣٤ لسنة ٤٤ ق ، مجموعة المكتب الفنى السنة  
٢٧ ص ٨٩٥ ، المجلد الأول .

٣٨- التناقض فى دعوى النسب عفو مغتفر ، لمحكمة الموضوع السلطة التامة فى تقدير  
الأدلة وفى استخلاص الواقع منها .

\* نقض جلسة ١١/٢/١٩٨٦ ، الطعن رقم ٥ لسنة ٥٥ ق ، مجموعة المكتب الفنى السنة  
٣٧ ص ٢٠٠ ، الجزء الأول .

\* نقض جلسة ٣/١١/١٩٧٦ ، الطعن رقم ١٧ لسنة ٤٥ ق ، مجموعة المكتب الفنى  
السنة ٢٧ ص ١٥٠٩ ، المجلد الثانى .

٣٩- كما يثبت نسب الولد من المرأة بإقرارها متى لم يكن له أم معروفة ، وكان ممن يولد  
مثله لمشعلها ، وصادقها المقر له على ذلك إن كان فى سن التمييز دون توقف على شىء آخر ،  
ودون حاجة إلى إثبات . سواء أكانت الولادة من زواج صحيح أو فاسد ، أو من وطأ بشبهة ،  
أو من غير زواج شرعى كالسفاح أو ولد الزنا ، فثبت نسبه من أمه بخلاف الأب ، إلا أن ذلك  
مشروط ، بالألا تكون المرأة وقت الإقرار متزوجة أو معتدة أو أقرت بالولد ونسبته إلى من كان  
زوجها . فإن النسب لا يثبت بإقرارها فى هذه الحالة لما فيه من تحميل النسب على الغير وهو  
الزوج ، ويتعين أن يصادقها وإلا وجبت إقامة الحجة كاملة على مدعاها .

\* نقض جلسة ٢٨/١/١٩٨٦ ، الطعن رقم ٣٠ لسنة ٥٣ ق ، مجموعة المكتب الفنى  
السنة ٣٧ ص ١٦٢ ، الجزء الأول .

\* نقض جلسة ٢٨/٣/١٩٧٩ ، الطعن رقم ٢٦ لسنة ٤٧ ق ، مجموعة المكتب الفنى  
السنة ٣٠ ص ٩٦٣ ، العدد الأول .

٤٠ - شهادة القابلة وحدها ، أو أية امرأة مسلمة عدلة ، كفايتها لإثبات واقعة الولادة ،  
إستلزام الشهادة الكاملة فى هذه الحالة لا محل له .

\* نقض جلسة ١٩٧٦/١/٧ ، الطعن رقم ٦ لسنة ٤٤ ق ، مجموعة المكتب الفني السنة ٢٧ ص ١٥٧ ، المجلد الأول .

٤١ - دعوى الحسبة من فروض الكفاية وتتعلق بحق الله تعالى ، أو فيما كان حق الله فيه غالبا ، باعتبار أن هذه الحقوق هي مما يجب على كل مسلم المحافظة عليها ، والدفاع عنها ، فمن رأى معروفا ظهر تركه أو منكرا ظهر فعله وجب عليه التقدم بدعواه طبقا للقانون .

\* نقض جلسة ١٩٨١/١٢/١٠ ، الطعن رقم ٢٤ لسنة ٥٠ ق ، مجموعة المكتب الفني السنة ٣٢ ص ٢٢٥٢ ، الجزء الثاني .

٤٢ - الدخول مع العقد على من هي في عصمة آخر مع العلم بذلك ، لا يثبت به نسب الولد من أبيه ، لأنه لقاء جنسى محرم شرعا بغير شبهة حل .

\* نقض جلسة ١٩٨٦/٥/٢٧ ، الطعن رقم ٢٠ لسنة ٥٥ ق ، مجموعة المكتب الفني السنة ٣٧ ص ٦٠٨ ، الجزء الأول .

٤٣ - ثبوت النسب المستند إلى الزواج الصحيح أو الفاسد ، شرطه ، أن يكون الزواج ثابتا لا نزاع فيه ، سواء كان الثبوت بالفراش أو بالإقرار أو بالبينة الشرعية .

\* نقض جلسة ١٩٩٦/١٢/٣٠ ، الطعن رقم ٥٩ لسنة ٦٦ ق ، لم ينشر بعد .

\*\*\*